

المزيد من الطموح والقليل من الالتزام؟ جهود إرساء الاستقرار وبناء السلام منذ التسعينات

الدكتور جوناثان فيشر، والدكتور نيكولا لوماي إيبير

يتضح ذلك في الدعم الدولي المتنامي لمبادرات إرساء الاستقرار التي تقودها الدول الإقليمية. عند النظر إلى قارة أفريقيا كمثال، يتبين أن جهود إرساء الاستقرار الدولية تركز في الوقت الحاضر وبصفة عامة على عمليات هجينة بين الأمم المتحدة والأطراف الإقليمية أو تقتصر على تقديم الدعم إلى عمليات إقليمية خالصة. في النهاية، سواء كانت عمليات إرساء الاستقرار المعاصرة تهدف إلى بناء اقتصاد مستدام أو بيئة سليمة وآمنة أو نظام حكم مستقر فإنها لا تزال ذات طبيعة سياسية في جوهرها، ولذلك فإنها تنهض بدور أساسي في عمليات بناء الدولة المتنازع عليها عقب انتهاء الصراع.

- يتزايد اعتبار إرساء الاستقرار المبدأ الموجه الرئيس للتدخلات الدولية في حالات الصراع وبناء السلام، وأصبح إرساء الاستقرار كذلك موضوعاً جوهرياً في السياسات الرامية لصياغة ووصف كل من مضمون وطموحات تلك التدخلات.
- يتمثل الغرض من ورقة العمل الحالية من أكاديمية الإمارات الدبلوماسية في إلقاء الضوء على الهدف من عمليات إرساء الاستقرار منذ نهاية الحرب الباردة، ولهذه الغاية، تستعرض ورقة العمل ثلاث دراسات حالة وهي (أوغندا في التسعينات، وهايتي في بداية العقد الأول من القرن الحالي، وجنوب السودان في منتصف العقد الأول من القرن الحالي) والتي كانت جميعها الطرف المتلقي في أنشطة إرساء الاستقرار.
- كانت التدخلات بهدف إرساء الاستقرار، على مدار هذه السنوات، تقوم على أجندة إحداهن تحولات جذرية؛ حيث انتقلت من تنفيذ إصلاحات اقتصادية وهيكلية إلى إدخال تحولات اجتماعية وسياسية أكثر عمقاً. ولكن مع دعم «الغايات النهائية» الطموحة، زادت درجة التناقض في عمليات إرساء الاستقرار مقارنة بمستوى الالتزامات المقدمة من الأطراف الدولية. ويبدو فعلاً أن الأطراف الدولية فقدت الثقة في قدرتها على التأثير على مجرى الأحداث على أرض الواقع، وأصبحت أكثر عزوفاً عن قبول المسؤولية عن الإخفاقات المتصورة لجهود إرساء الاستقرار الدولية التي تهدف إلى إحداث تحولات جذرية.
- لهذا، إذا كانت تعريفات إرساء الاستقرار تشمل في الغالب تركيزاً على بناء/إعادة بناء نظم سياسية تمثيلية وشرعية، وعلى حقوق الإنسان وسيادة القانون وكذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن عمليات إرساء الاستقرار في الحقيقة هي بمثابة فترة انقطاع في استمرار منطق التدخل القائم على إحداث تحولات جذرية. وأتاح ذلك للأطراف التركيز على أهداف أكثر ضيقاً، علاوة على تحديد إستراتيجيات خروج واضحة للتمكن من تنفيذ سياسات «الإنهاء والفرار» عند الحاجة.
- أحد تداعيات هذه التوجه العام نحو التدخلات الدولية القائمة على «الإنهاء والفرار» هو إفساح المجال أمام الأطراف الإقليمية لفرض رؤيتها الخاصة عن إرساء الاستقرار على الدول المجاورة. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يقول البعض إن ذلك يضع عبئاً - أو يتيح فرصة - للدول الإقليمية للانخراط بصورة أكثر عمقاً ومباشرة في مسارح عمليات إرساء الاستقرار.